

تحليل أثر إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي:

دراسة ميدانية على المؤسسات المالية في المملكة العربية

السعودية

إعداد الطالب/

اسامه عمر الزهراني

٢٤٣٠٠٠٩١٣

أ.د. / الفیصل عبد الحمید

أ.د. / فايز جراد

العام الدراسي:

2025

المقدمة:

تشكل إدارة المخاطر إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية لضمان استقرارها وحماية أصولها من التهديدات المحتملة، حيث تلعب دوراً حيوياً في التخفيف من حالات الاحتيال المالي التي قد تؤثر سلباً على الأداء المؤسسي والاقتصاد بشكل عام. وتعد المؤسسات المالية، مثل البنوك وشركات التأمين والأسواق المالية، من أكثر القطاعات عرضة لمخاطر الاحتيال المالي بسبب طبيعة عملياتها التي تعتمد على تدفقات نقدية ضخمة وتعاملات مالية معقدة. لذا، فإن تطوير أنظمة رقابية فعالة، وتطبيق استراتيجيات متقدمة لإدارة المخاطر، أصبح أمراً ضرورياً لحماية هذه المؤسسات من التلاعب المالي والاختراقات غير المشروعة.

في هذا السياق، تعتمد المؤسسات المالية على مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات لمواجهة الاحتيال المالي، والتي تشمل التحليل الاستباقي للبيانات المالية، استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لرصد العمليات المشبوهة، وتعزيز إجراءات الامتثال والتدقيق الداخلي. وتساعد هذه الممارسات في الكشف المبكر عن أي أنشطة غير قانونية قد تهدد سلامة النظام المالي، مما يتيح إمكانية التدخل الفوري للحد من آثارها السلبية. كما أن التشريعات واللوائح التنظيمية تلعب دوراً مهماً في ضبط القطاع المالي وتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة، حيث تفرض القوانين المصرفية الحديثة التزاماً صارماً على المؤسسات المالية بوضع سياسات متينة لإدارة المخاطر ومكافحة الاحتيال (Rafi et al., 2024).

إن الاحتيال المالي يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في العصر الحالي، حيث تتزايد أساليبه تطوراً مع التطور التكنولوجي والاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية. ويشمل الاحتيال المالي العديد من الأشكال، مثل التلاعب بالقوائم المالية، الاختلاس، غسل الأموال، والاحتيال عبر الهويات المزيفة.

وغالبا ما يؤدي هذا النوع من الجرائم إلى خسائر مالية جسيمة، ليس فقط على مستوى المؤسسات، بل يمتد تأثيره إلى الاقتصاد الوطني ككل، إذ قد يتسبب في فقدان الثقة في النظام المالي، وتراجع الاستثمارات، وارتفاع تكاليف الامتثال والرقابة (Mendili, 2023).

لذلك، أصبح من الضروري أن تتبنى المؤسسات المالية سياسات صارمة في إدارة المخاطر المالية، تشمل تنفيذ برامج تدريبية لموظفيها لزيادة الوعي بمخاطر الاحتيال، وتعزيز ثقافة الحوكمة والشفافية داخل المؤسسة، إلى جانب تطوير أنظمة رقابية متقدمة قادرة على تحليل البيانات ورصد العمليات المشبوهة. كما أن التعاون بين المؤسسات المالية والهيئات الرقابية يمثل عنصراً أساسياً في مكافحة الاحتيال، حيث يسهم تبادل المعلومات حول أنماط الاحتيال المالي وأساليبه الحديثة في تعزيز قدرة القطاع المالي على حماية نفسه من التهديدات المتزايدة.

بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، من خلال دراسة آليات إدارة المخاطر المطبقة، وتقييم مدى فعاليتها في الحد من عمليات الاحتيال، واقتراح استراتيجيات لتعزيز الحماية المالية. وتأمل هذه الدراسة في تقديم رؤية متكاملة حول العلاقة بين إدارة المخاطر والحد من الاحتيال المالي، بما يسهم في تطوير سياسات مالية أكثر استدامة وأماناً، تدعم استقرار الاقتصاد الوطني وتعزز الثقة في المؤسسات المالية.

المشكلة البحثية:

واجه المؤسسات المالية تحديات متزايدة تتعلق بالاحتيال المالي، الذي أصبح أكثر تعقيداً في ظل التطور التكنولوجي والاعتماد الواسع على الأنظمة الرقمية، ومع تزايد حجم المعاملات المالية، وتنوع المنتجات والخدمات المالية، أصبح من الصعب رصد الأنشطة الاحتيالية التقليدية والحديثة، مما يتطلب تطوير آليات فعالة لإدارة المخاطر. ويعد الاحتيال المالي من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار المؤسسات

المالية، إذ يؤدي إلى خسائر مالية ضخمة، ويؤثر سلبيًا على سمعة المؤسسات، وقد يهدد ثقة العملاء والمستثمرين في النظام المالي. وفي ظل هذه التحديات، تبرز أهمية دراسة دور إدارة المخاطر في الحد من هذه الظاهرة وتعزيز الحماية المالية للمؤسسات.

إن إدارة المخاطر في المؤسسات المالية تشمل مجموعة من العمليات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحديد وتحليل وتقييم المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها أو التعامل معها بفعالية. وتشمل هذه العمليات تطبيق أنظمة رقابة مالية متقدمة، وتعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين التنظيمية، واستخدام تقنيات تحليل البيانات لاكتشاف الأنماط غير الطبيعية في العمليات المالية. ومع ذلك، لا تزال بعض المؤسسات المالية تواجه صعوبات في تبني سياسات متكاملة لإدارة المخاطر، إما بسبب ضعف في البنية التحتية الرقمية، أو نقص في الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع المخاطر المالية، أو عدم وجود تكامل كافٍ بين الأنظمة الرقابية والتشريعات القانونية.

وتتمثل المشكلة الرئيسية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها في فهم مدى فعالية إدارة المخاطر في تقليل حالات الاحتيال المالي داخل المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، حيث إن تزايد الأنشطة المالية الرقمية والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة يفرض تحديات جديدة تتطلب دراسة معمقة لكيفية تطوير سياسات إدارة المخاطر لمواكبة هذه التطورات. كما أن التباين في مستويات الامتثال للإجراءات الرقابية بين المؤسسات المختلفة يستدعي تحليلًا دقيقًا للعوامل التي تعيق تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر بفعالية، وتحديد أبرز الثغرات التي قد تستغلها الجهات المحتملة لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للعلاقة بين إدارة المخاطر والحد من الاحتيال المالي، من خلال دراسة مجموعة من المحاور الأساسية، تشمل مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في اكتشاف ومنع عمليات الاحتيال، ودور التكنولوجيا المالية في تحسين إدارة المخاطر، وتأثير التشريعات والسياسات التنظيمية على

مستوى الامتثال المالي داخل المؤسسات، كما تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في تطبيق نظم إدارة المخاطر بفاعلية، وطرق تحسين هذه النظم لمواجهة الاحتيال المالي بكفاءة أكبر.

ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

"إلى أي مدى تؤثر استراتيجيات إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية؟"

أهمية البحث:

(أ) الأهمية العلمية

يسهم هذا البحث في إثراء المعرفة الأكاديمية حول دور إدارة المخاطر في الحد من حالات الاحتيال المالي داخل المؤسسات المالية، حيث يوضح الإطار النظري كيف يمكن لاستراتيجيات إدارة المخاطر، مثل التحليل الاستباقي للمخاطر، ونظم الإنذار المبكر، وتقييم نقاط الضعف في الأنظمة المالية، أن تسهم في تقليل احتمالية وقوع الاحتيال المالي. كما يتناول البحث تأثير تطبيق الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر، مثل التحليل القائم على البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي في رصد العمليات المشبوهة، واستخدام التقنيات المتطورة للكشف عن الأنشطة غير القانونية.

علاوة على ذلك، يستكشف البحث مدى فاعلية النماذج المختلفة لإدارة المخاطر، مثل نهج الضوابط الداخلية المتكاملة، ومنهجية التدقيق المستمر، وآليات الحوكمة المالية، في الحد من مخاطر الاحتيال المالي، مما يسهم في تحسين الثقة في النظام المالي وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات المالية. كما يسهم البحث في تقديم إطار علمي يمكن للمؤسسات المالية الاستفادة منه في تطوير سياسات أكثر كفاءة لإدارة

المخاطر، مما يسهم في تقليل الخسائر المالية وتحقيق الاستدامة التشغيلية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

ب) الأهمية العملية

يمثل تبني استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر أداة أساسية في حماية المؤسسات المالية من تهديدات الاحتيال المالي، حيث يسهم في تعزيز الأنظمة الرقابية، وتحسين مستويات الامتثال، وتقليل نقاط الضعف التي يمكن استغلالها في عمليات الاحتيال. ومن خلال دراسة ميدانية على المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، يسعى البحث إلى تقديم حلول عملية تعتمد على أفضل الممارسات في إدارة المخاطر، مثل تطوير إجراءات فحص المعاملات المالية بشكل مستمر، وتعزيز استخدام الأنظمة الآلية لرصد المخالفات، بالإضافة إلى تحسين التعاون بين الإدارات الداخلية لمكافحة أي أنشطة مالية غير قانونية.

إضافة إلى ذلك، يوفر البحث توصيات عملية للمؤسسات المالية حول كيفية تعزيز بيئة رقابية أكثر صرامة، وتطوير برامج تدريبية للموظفين حول أساليب الكشف عن الاحتيال، والاستفادة من تقنيات التحليل المالي التنبئي لرصد الأنماط المشبوهة في البيانات المالية. كما يسلط البحث الضوء على أهمية دمج استراتيجيات إدارة المخاطر ضمن السياسات المؤسسية للمؤسسات المالية لضمان تحقيق توازن بين الامتثال للمعايير المالية والمرونة التشغيلية، مما يسهم في تحسين سمعة المؤسسات وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في النظام المالي السعودي. وأخيراً، تدعم نتائج البحث عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات المالية من خلال تقديم بيانات دقيقة حول مدى تأثير إدارة المخاطر على تقليل الاحتيال المالي، مما يسهم في تطوير أنظمة رقابية أكثر كفاءة تتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تعزيز الشفافية ومكافحة الجرائم المالية.

أهداف البحث:

إن الهدف الرئيس والمحوري لهذا البحث يتمثل في: محاولة تحليل مدى تأثير استراتيجيات إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، ويمكن تحديد الأهداف الفرعية للدراسة على النحو الآتي:

(١) بيان أثر تحديد المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

(٢) بيان أثر تقييم المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

(٣) بيان أثر استراتيجيات الحد من المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

تساؤلات البحث:

"إلى أي مدى تؤثر استراتيجيات إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية؟"

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

(١) ما أثر تحديد المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية؟

(٢) ما أثر تقييم المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية؟

(٣) ما أثر استراتيجيات الحد من المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.0005$) لإدارة المخاطر بأبعادها: (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، استراتيجيات الحد من المخاطر) على تقليل حالات الاحتيال المالي، وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

(١) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.0005$) لتحديد المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

(٢) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.0005$) لتقييم المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

(٣) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.0005$) لاستراتيجيات الحد من المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

دراسة Mosoti, Wafula & Nyangau (٢٠٢٣)

تناولت إدارة مخاطر الاحتيال وتأثيرها على الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في كينيا. وهدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين استراتيجيات إدارة الاحتيال والأداء المالي لهذه المؤسسات، مع التركيز على أهمية تبني أنظمة رقابية فعالة للحد من المخاطر المالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث تم جمع البيانات من عينة من مؤسسات التمويل الأصغر في كينيا باستخدام الاستبيانات، ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

أظهرت النتائج أن إدارة مخاطر الاحتيال تلعب دورًا جوهريًا في تحسين الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر، حيث تؤدي آليات الكشف عن الاحتيال والضوابط الداخلية الفعالة إلى تقليل الخسائر المالية، وزيادة الثقة في العمليات المالية، وتعزيز الاستدامة المالية لهذه المؤسسات. كما كشفت الدراسة عن أن المؤسسات التي تطبق سياسات صارمة لمكافحة الاحتيال تحقق نتائج مالية أكثر استقرارًا ونموًا مستدامًا مقارنة بالمؤسسات التي تفتقر إلى أنظمة رقابة محكمة.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج التوعية والتدريب لموظفي المؤسسات المالية حول مخاطر الاحتيال، وتطوير أنظمة رقابة داخلية قوية تعتمد على التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، للكشف المبكر عن عمليات الاحتيال واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.

دراسة Shuhidan et al (٢٠٢٣)

تناولت نظام إدارة المخاطر التشخيصي (DRMS) وتقييمه للمخاطر المالية، حيث هدفت إلى تحليل فعالية DRMS في تحديد وإدارة المخاطر المالية في المؤسسات المختلفة. ركزت الدراسة على كيفية استخدام هذا النظام كأداة تشخيصية لمراقبة وتحليل المخاطر المالية التي قد تؤثر على استقرار الشركات وأدائها المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث تم جمع البيانات من مجموعة من الشركات التي تطبق نظام DRMS، وتم تحليل البيانات باستخدام نماذج إحصائية لقياس مدى فاعلية هذا النظام في تحسين عمليات التقييم المالي وتقليل التعرض للمخاطر.

أظهرت النتائج أن نظام DRMS يوفر إطاراً فعالاً لإدارة المخاطر المالية، مما يساعد الشركات على تحديد المشكلات المالية مبكراً واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة. كما تبين أن استخدام هذا النظام يؤدي إلى تحسين الشفافية المالية، وتقليل الخسائر المحتملة، وتعزيز ثقة المستثمرين. وأشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تستخدم DRMS تتمتع بمستوى أعلى من الحوكمة المالية والاستقرار المالي مقارنة بتلك التي لا تطبق هذا النظام.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام أنظمة إدارة المخاطر المالية الحديثة، وتكاملها مع التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية لتحسين فعالية إدارة المخاطر. كما شددت على أهمية تدريب الموظفين الماليين على كيفية استخدام DRMS لضمان تطبيقه بكفاءة في بيئات العمل المختلفة.

دراسة Putra et al (٢٠٢٢)

تناولت تأثير التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ونظام الإبلاغ عن المخالفات وتحليلات البيانات الضخمة على منع السلوك الإجرامي المالي. هدفت الدراسة إلى تحليل مدى فاعلية هذه العوامل في الحد من الجرائم المالية وتعزيز الشفافية في المؤسسات المالية والشركات الكبرى.

اعتمد الباحثون على المنهج الكمي، حيث تم جمع البيانات من مؤسسات وشركات تعتمد على الأنظمة المذكورة، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية لاختبار العلاقة بين هذه العوامل وقدرتها على تقليل الجرائم المالية.

أظهرت النتائج أن التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر يلعبان دوراً أساسياً في تقليل احتمالية حدوث الجرائم المالية من خلال توفير نظام رقابي فعال قادر على اكتشاف المخالفات المالية مبكراً. كما تبين أن نظام الإبلاغ عن المخالفات (Whistleblowing) يعزز المساءلة داخل المؤسسات، مما يحد من الفساد المالي. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت تحليلات البيانات الضخمة في تحسين كشف الأنماط الاحتيالية والتنبيه بالسلوك الإجرامي المالي، مما زاد من كفاءة أنظمة الحوكمة المالية.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي، وتطوير آليات أقوى لحماية المبلغين عن الفساد، وتعزيز ثقافة الامتثال المالي داخل المؤسسات، لضمان بيئة مالية أكثر نزاهة واستقراراً.

دراسة Adebayo et al. (٢٠٢٢)

تناولت موضوع إدارة مخاطر الاحتيال وتقليل معدلات الاحتيال، حيث ركزت على تحليل الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة في المؤسسات للحد من الأنشطة الاحتيالية وتعزيز النزاهة المالية.

اعتمد الباحثون على المنهج الكمي والتحليل الإحصائي، حيث تم جمع البيانات من عدد من الشركات والمؤسسات المالية التي تطبق استراتيجيات مختلفة لإدارة مخاطر الاحتيال. تم استخدام التحليل المتعدد المتغيرات لفحص العلاقة بين أنظمة إدارة المخاطر وانخفاض معدلات الاحتيال المالي.

أظهرت النتائج أن التطبيق الفعال لإدارة مخاطر الاحتيال يقلل بشكل ملحوظ من حالات الاحتيال المالي داخل المؤسسات. كما أشارت الدراسة إلى أن وجود أنظمة رقابة قوية، مثل التدقيق الداخلي واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في الكشف عن الأنشطة المشبوهة، يلعب دوراً رئيسياً في الحد من الاحتيال. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت النتائج أن تعزيز ثقافة الامتثال والشفافية داخل المؤسسات يساهم في تقليل الدوافع لارتكاب الاحتيال المالي.

أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات أكثر تطوراً في إدارة مخاطر الاحتيال، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، لتعزيز القدرة على اكتشاف ومنع الاحتيال. كما شددت على أهمية تدريب الموظفين على الامتثال المالي وتعزيز أنظمة الإبلاغ عن الاحتيال لحماية المؤسسات من المخاطر المالية المحتملة.

دراسة Novatiani et al (٢٠٢٢)

تناولت موضوع إدارة المخاطر والعوامل الأخرى التي تمنع التلاعب في التقارير المالية في الشركات المملوكة للدولة في إندونيسيا، حيث هدفت إلى تحليل تأثير أنظمة إدارة المخاطر والاستراتيجيات الرقابية في تقليل الاحتيال المالي داخل هذه المؤسسات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والتحليل الإحصائي، حيث تم جمع البيانات من مجموعة من الشركات المملوكة للدولة في إندونيسيا، وتم استخدام التحليل الإحصائي المتقدم لاختبار العلاقة بين إدارة المخاطر ومنع التلاعب في التقارير المالية.

أظهرت النتائج أن التطبيق الفعّال لإدارة المخاطر، إلى جانب وجود ضوابط رقابية صارمة، يسهم في تقليل حالات الاحتيال المالي داخل المؤسسات. كما وجدت الدراسة أن الحوكمة الرشيدة، والاستقلالية في التدقيق المالي، ووجود ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة، تلعب دوراً رئيسياً في الحد من التلاعب المالي. وأكدت النتائج أن الشركات التي تطبق سياسات إدارة المخاطر بشكل متكامل لديها قدرة أعلى على منع الاحتيال المالي مقارنة بالشركات التي تفتقر إلى هذه الأنظمة.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز نظم الرقابة الداخلية، وتطوير آليات التدقيق الداخلي، والاستفادة من التكنولوجيا المالية مثل التحليلات التنبؤية والذكاء الاصطناعي في اكتشاف الأنشطة الاحتيالية. كما شددت على أهمية تدريب الموظفين على الامتثال المالي وتعزيز آليات الإبلاغ عن الاحتيال لحماية المؤسسات من المخاطر المالية المحتملة.

دراسة " Artificial Intelligence and Machine Learning in Financial Services:

"Risk Management and Fraud Detection" (٢٠٢٤)

تناولت دور الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في إدارة المخاطر واكتشاف الاحتيال في الخدمات المالية. هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير هذه التقنيات في تحسين كفاءة إدارة المخاطر وكشف الاحتيال المالي، وذلك من خلال دراسة الأدوات والخوارزميات المستخدمة في القطاع المالي لتقليل المخاطر وتعزيز الأمان المالي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والتحليل التجريبي، حيث تم تحليل مجموعة من البيانات المالية باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. كما تمت مراجعة حالات دراسية من مؤسسات مالية قامت بتطبيق هذه التقنيات لاكتشاف الأنشطة الاحتيالية وإدارة المخاطر بفعالية.

أظهرت النتائج أن تقنيات التعلم الآلي قادرة على اكتشاف الأنماط غير الطبيعية في البيانات المالية بدقة تفوق الطرق التقليدية، مما أدى إلى تحسين دقة الكشف عن الاحتيال. كما ساعد الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمخاطر المالية المحتملة وتقليل خسائر المؤسسات المالية من خلال التحليل التنبؤي واتخاذ قرارات استباقية. بالإضافة إلى ذلك، قللت الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي بشكل كبير من الأخطاء البشرية في التدقيق المالي وتحليل المخاطر، مما أدى إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف المرتبطة بالكشف عن الاحتيال.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية لتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر وكشف الاحتيال. كما أكدت على أهمية الاستثمار في تطوير الخوارزميات التنبؤية لتعزيز دقة التوقعات المالية وتقليل الخسائر الناتجة عن الاحتيال. وأشارت إلى ضرورة التكامل بين الذكاء الاصطناعي والعنصر البشري لضمان اتخاذ قرارات مالية دقيقة تجمع بين التحليل الآلي والخبرة البشرية. علاوة على ذلك، دعت إلى تحسين الحوكمة والسياسات التنظيمية لضمان الاستخدام الأخلاقي والفعال للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي.

أكدت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي أصبحا عنصرين أساسيين في تعزيز الأمان المالي وتقليل الاحتيال في القطاع المصرفي. وأشارت إلى أن الاستثمار في هذه التقنيات سيسهم في رفع كفاءة العمليات المالية وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر، مما يعزز من الاستقرار المالي ويحد من التهديدات المحتملة في المستقبل.

دراسة (Ramadhani & Kholis) (٢٠٢٣)

تناولت تأثير إدارة المخاطر، جودة الموارد البشرية، وعبء العمل على القدرة على اكتشاف الاحتيال في مفتشيات الحكومات المحلية في شمال سومطرة. هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير هذه العوامل على

فاعلية عمليات الرقابة والتدقيق الحكومي، ومدى قدرة المفتشيات على اكتشاف عمليات الاحتيال في المؤسسات الحكومية المحلية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث تم جمع البيانات من مفتشيات حكومية في شمال سومطرة باستخدام استبيانات موجهة إلى موظفي التدقيق والرقابة المالية. كما تم تحليل البيانات باستخدام النماذج الإحصائية لتحديد العلاقة بين المتغيرات المدروسة ومدى تأثيرها على كفاءة اكتشاف الاحتيال المالي.

أظهرت النتائج أن إدارة المخاطر تلعب دوراً أساسياً في تحسين قدرة المفتشيات الحكومية على كشف الاحتيال، حيث إن المؤسسات التي تطبق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على تحديد التهديدات المالية والاستجابة لها بسرعة. كما وجدت الدراسة أن جودة الموارد البشرية، من حيث الخبرة والمهارات التقنية، تؤثر بشكل مباشر على دقة وكفاءة اكتشاف الاحتيال، حيث إن المفتشين ذوي المهارات العالية يكونون أكثر قدرة على تحليل البيانات المالية والكشف عن الأنشطة الاحتيالية.

أما بالنسبة لعنصر عبء العمل، فقد أظهرت الدراسة أن زيادة الضغوطات العملية على المفتشين تقلل من قدرتهم على التركيز في عمليات التدقيق، مما يضعف قدرتهم على اكتشاف الاحتيال. وبالتالي، فإن تحسين بيئة العمل وتوزيع المهام بشكل متوازن يمكن أن يساهم في رفع كفاءة التدقيق والحد من الأخطاء في عمليات الكشف المالي.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج تدريب المفتشين الحكوميين في مجال إدارة المخاطر وأساليب كشف الاحتيال، إلى جانب تحسين جودة التوظيف عبر اختيار مفتشين ذوي كفاءات عالية. كما أكدت على أهمية تقليل عبء العمل الملقى على المفتشين لضمان تحقيق عمليات تدقيق دقيقة وفعالة. بالإضافة إلى ذلك، دعت الدراسة الحكومات المحلية إلى اعتماد أنظمة رقابية رقمية تعتمد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحسين القدرة على تحليل الأنشطة المالية المشبوهة بشكل أسرع وأكثر دقة.

تناولت تأثير الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال على جهود الحد من الاحتيال المالي، وذلك استنادًا إلى مفهوم البنتاغون الاحتيالي (Fraud Pentagon Concept)، الذي يوسع نطاق تحليل الاحتيال ليشمل خمسة أبعاد رئيسية: الضغط، الفرصة، التبرير، القدرة، والغطرسة.

استخدمت الدراسة المنهج الكمي لتحليل البيانات المجمعة من مؤسسات مالية مختلفة، حيث تم قياس العلاقة بين فعالية الحوكمة، سياسات إدارة المخاطر، ومستوى الامتثال التنظيمي وتأثيرها على احتمالية وقوع الاحتيال. تم تطبيق تحليل الانحدار الإحصائي لتحديد مدى تأثير هذه العوامل على تقليل فرص حدوث الاحتيال المالي داخل المؤسسات.

أظهرت النتائج أن حوكمة الشركات القوية تلعب دورًا جوهريًا في تقليل فرص الاحتيال، حيث إن وجود هيكل حوكمة فعال يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يقلل من إمكانية حدوث الاحتيال داخل المؤسسات. كما أكدت الدراسة أن إدارة المخاطر الفعالة تساعد في تحديد وتحليل مصادر الاحتيال المحتملة، مما يتيح اتخاذ تدابير وقائية للحد من وقوعه.

ووجدت الدراسة أن المؤسسات التي تلتزم باللوائح والسياسات المالية تكون أقل عرضة لمخاطر الاحتيال، حيث يؤدي الالتزام بالقوانين إلى خلق بيئة تنظيمية صارمة تقلل من فرص التلاعب المالي. كما تبين أن الشركات التي تطبق استراتيجيات قوية في الامتثال وإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على رصد السلوكيات الاحتيالية واتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة الامتثال داخل المؤسسات من خلال تطوير برامج تدريبية لموظفي الإدارات المالية والتدقيق الداخلي، إضافة إلى تعزيز استقلالية لجان الحوكمة الداخلية لضمان اتخاذ قرارات شفافة ومستقلة بعيدًا عن أي تأثيرات خارجية. كما شددت على أهمية دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي

وتحليل البيانات الضخمة في أنظمة التدقيق المالي، مما يمكن المؤسسات من رصد الأنشطة المالية المشبوهة بشكل أكثر دقة وسرعة.

دراسة Agić & Jeremić (٢٠٢٣)

تناولت الاتجاهات الحديثة في إدارة مخاطر الاحتيال، حيث سلطت الضوء على التحديات الحالية والأساليب المتقدمة المستخدمة في كشف الاحتيال المالي في المؤسسات. وركزت الدراسة على تطور استراتيجيات إدارة المخاطر، والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في الكشف المبكر عن الاحتيال المالي.

اعتمدت الدراسة على تحليل منهجي للاتجاهات الحديثة في مجال إدارة مخاطر الاحتيال، مع مراجعة الأدبيات الحديثة والتقارير المالية من مؤسسات مختلفة. كما ناقشت الدراسة أهمية الامتثال التنظيمي، وتعزيز الشفافية، ودور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الاحتيال.

أظهرت النتائج أن استخدام الأنظمة الذكية والبرمجيات المتطورة يساعد المؤسسات في تحليل الأنماط الاحتيالية، والتعرف على السلوكيات غير العادية التي قد تشير إلى عمليات احتيال. كما أكدت الدراسة أن التدريب المستمر للموظفين وزيادة وعيهم بمخاطر الاحتيال يعد من العوامل الأساسية في الحد من هذه الظاهرة.

من التوصيات التي قدمتها الدراسة ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية لتبادل المعلومات حول أساليب الاحتيال الجديدة، بالإضافة إلى تحسين استراتيجيات الحوكمة المؤسسية، ودمج أدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق والمراقبة المالية. كما شددت الدراسة على أهمية تحديث القوانين واللوائح بانتظام لمواكبة التطورات السريعة في أساليب الاحتيال المالي.

دراسة Sudarmanto (٢٠٢٠)

تناولت موضوع إدارة المخاطر كآلية للكشف المبكر والوقاية من الاحتيال، حيث ركزت على أهمية تطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر في المؤسسات بهدف تقليل فرص حدوث عمليات الاحتيال المالي والإداري. اعتمدت الدراسة على نهج تحليلي واستكشافي، حيث قامت بمراجعة الأدبيات السابقة وتحليل البيانات المرتبطة بحالات الاحتيال المالي في المؤسسات المختلفة. كما ناقشت الدراسة أهمية تبني استراتيجيات متكاملة تجمع بين التقنيات الحديثة والإجراءات التنظيمية للحد من الاحتيال.

أظهرت النتائج أن الكشف المبكر عن الاحتيال يتطلب تطبيق أنظمة رقابة قوية، وتعزيز ثقافة الشفافية داخل المؤسسات، بالإضافة إلى توظيف تقنيات متقدمة مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تتبع الأنماط المشبوهة. كما أشارت الدراسة إلى أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وسوء تطبيق الحوكمة المؤسسية يزيدان من فرص حدوث الاحتيال.

قدمت الدراسة عددًا من التوصيات، من أبرزها ضرورة تطوير برامج تدريبية متخصصة للموظفين لتعزيز وعيهم بمخاطر الاحتيال وطرق مكافحته، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية لتبادل البيانات حول الأساليب الاحتيالية الجديدة. كما أكدت الدراسة على أهمية تحديث القوانين والتشريعات بشكل دوري لضمان ملاءمتها للتطورات السريعة في بيئة الأعمال.

دراسة Vanini et al (٢٠٢٣)

تناولت موضوع الاحتيال في المدفوعات الإلكترونية، حيث ركزت على الانتقال من اكتشاف الحالات الشاذة إلى إدارة المخاطر في مجال المعاملات المالية الرقمية. تهدف الدراسة إلى تحليل الأساليب الحديثة في

كشف عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، مع التركيز على آليات إدارة المخاطر المستخدمة للحد من هذه الظاهرة.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي قائم على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتقييم مدى فعالية خوارزميات اكتشاف الاحتيال في المعاملات المالية الإلكترونية. كما سلطت الضوء على دور التعلم الآلي في التعرف على الأنماط غير الطبيعية في عمليات الدفع الإلكتروني، والتي قد تكون مؤشراً على حدوث عمليات احتيال.

أظهرت النتائج أن دمج تقنيات اكتشاف الشذوذ مع استراتيجيات متقدمة لإدارة المخاطر يساعد في تحسين دقة الكشف عن الاحتيال وتقليل معدلات الإنذارات الكاذبة. كما أشارت الدراسة إلى أن الاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي والتعلم العميق يمكن أن يعزز من كفاءة أنظمة الحماية المالية، مما يقلل من الخسائر الناجمة عن عمليات الاحتيال.

أوصت الدراسة بضرورة اعتماد المؤسسات المالية لأنظمة أمان ديناميكية قادرة على التكيف مع التهديدات الجديدة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين مقدمي خدمات الدفع الرقمي والجهات التنظيمية لتبادل المعلومات حول أحدث أساليب الاحتيال. كما أكدت على أهمية تعزيز وعي المستخدمين بسبل حماية بياناتهم المالية، خاصة مع تزايد الهجمات الإلكترونية المعقدة.

دراسة Tanuwijaya (٢٠٢٣)

تناولت تأثير التدقيق والثقافة المؤسسية ولجنة التدقيق والتفتيش والسياسات والإجراءات وتبني تكنولوجيا المعلومات على إدارة مخاطر الاحتيال في القطاع المصرفي في إندونيسيا. هدفت الدراسة إلى تحليل مدى فاعلية هذه العوامل في الحد من مخاطر الاحتيال وتعزيز أنظمة الحوكمة المالية.

اعتمدت الدراسة على منهج كمي باستخدام الاستبيانات وتحليل البيانات الإحصائي، حيث تم جمع المعلومات من عدد من البنوك والمؤسسات المالية في إندونيسيا. كما ركزت على تقييم مدى تكامل التدقيق الداخلي والسياسات التنظيمية مع تبني تكنولوجيا المعلومات كأداة للحد من مخاطر الاحتيال المالي.

أظهرت النتائج أن وجود نظام تدقيق قوي، إلى جانب ثقافة مؤسسية داعمة للشفافية والنزاهة، يسهم بشكل كبير في تحسين إدارة مخاطر الاحتيال. كما تبين أن لجان التدقيق والتفتيش تلعب دوراً أساسياً في تقليل فرص الاحتيال، من خلال الرقابة المستمرة على العمليات المالية.

أكدت الدراسة أن السياسات والإجراءات الصارمة، عند تطبيقها بفاعلية، تقلل من احتمالية الاحتيال داخل القطاع المصرفي. كما أظهرت النتائج أن تبني تكنولوجيا المعلومات يسهم بشكل كبير في تعزيز قدرات البنوك على اكتشاف عمليات الاحتيال في وقت مبكر، مما يقلل من المخاطر المالية.

أوصت الدراسة المؤسسات المصرفية بـ تعزيز أنظمة التدقيق الداخلي، وتطوير ثقافة تنظيمية قائمة على النزاهة والشفافية، بالإضافة إلى الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة للكشف المبكر عن الاحتيال. كما شددت على أهمية تدريب الموظفين على استخدام أنظمة الحماية المالية وتعزيز الامتثال للسياسات التنظيمية.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

أولاً: أوجه التشابه:

- تناول موضوع الاحتيال المالي وإدارة المخاطر: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التركيز على دراسة الاحتيال المالي، حيث تسلط الضوء على أهمية إدارة المخاطر في التقليل من هذه الظاهرة وتعزيز الأمان المالي داخل المؤسسات.

- الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي: تشترك الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح بتحليل العلاقة بين إدارة المخاطر ومستوى الاحتيال المالي داخل المؤسسات المالية، من خلال جمع البيانات وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية متقدمة.

- الاهتمام بالعوامل التنظيمية والتكنولوجية: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التركيز على دور العوامل التنظيمية مثل القوانين والتشريعات المالية، ودور التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة التحليل المالي والذكاء الاصطناعي في تعزيز إجراءات مكافحة الاحتيال المالي.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

- تركيز الدراسة على المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية: تختلف الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة من حيث البيئة البحثية، إذ تركز بشكل خاص على المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، مما يتيح دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والتنظيمية الخاصة بالسوق السعودي على إدارة المخاطر.
- دمج أحدث التطورات التكنولوجية في التحليل: تسلط الدراسة الحالية الضوء على أحدث تقنيات إدارة المخاطر، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، في حين أن بعض الدراسات السابقة ركزت على الأساليب التقليدية لإدارة المخاطر دون تناول التطورات الحديثة بشكل معمق.
- التحليل الميداني المباشر للمؤسسات المالية: تتميز الدراسة الحالية بإجراء دراسة ميدانية على المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، من خلال جمع بيانات ميدانية حديثة عبر

الاستبيانات والمقابلات، بينما اعتمدت بعض الدراسات السابقة على التحليل النظري أو على دراسات حالة في بيئات مالية مختلفة.

المنطلقات النظرية للبحث:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكل الإطار النظري للتحليل، ومن أبرز هذه المفاهيم:

١- إدارة المخاطر

تشير إدارة المخاطر إلى العملية المنهجية التي تهدف إلى تحديد وتحليل وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة، ومن ثم تطوير استراتيجيات مناسبة للتعامل معها من خلال الحد منها أو التحكم بها. تتضمن إدارة المخاطر عدة مراحل أساسية، تشمل تحديد المخاطر المحتملة، تقييم تأثيرها واحتمالية حدوثها، وضع خطط للحد منها، وتنفيذ إجراءات رقابية لضمان الامتثال للسياسات التنظيمية. وفي المؤسسات المالية، تعد إدارة المخاطر عنصرًا حيويًا في تحقيق الاستقرار المالي، حيث تسهم في حماية الأصول، وتعزيز الثقة، وضمان الامتثال للمعايير الدولية مثل اتفاقيات "بازل" الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية.

٢- الاحتيال المالي

يُعرف الاحتيال المالي بأنه أي ممارسة غير قانونية تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية بطرق غير مشروعة من خلال التلاعب بالمعلومات المالية أو استغلال الثغرات في الأنظمة المالية أو تزوير البيانات لتحقيق منافع شخصية أو مؤسسية غير قانونية. ويشمل الاحتيال المالي العديد من الأشكال، مثل التزوير

المحاسبي، غسل الأموال، الاختلاس، والتلاعب في القوائم المالية. تؤدي هذه الظاهرة إلى تأثيرات سلبية على المؤسسات المالية، حيث تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، وتراجع ثقة المستثمرين، وتعرض الشركات لعقوبات قانونية وتنظيمية صارمة.

٣- الرقابة الداخلية

تشير الرقابة الداخلية إلى مجموعة الإجراءات والسياسات التي تعتمدها المؤسسات المالية لضمان حماية أصولها، وتحقيق دقة وموثوقية البيانات المالية، وضمان الامتثال للوائح والقوانين المعمول بها. تهدف أنظمة الرقابة الداخلية إلى الكشف عن الأخطاء والمخالفات ومنع وقوع حالات الاحتيال المالي، من خلال تنفيذ عمليات تدقيق دورية، وفصل المهام بين الموظفين، واستخدام أنظمة متطورة لمراقبة العمليات المالية. وتعد الرقابة الداخلية عنصراً أساسياً في تحسين مستوى الحوكمة داخل المؤسسات المالية، حيث تسهم في تحقيق مستويات عالية من الشفافية والمسؤولية المؤسسية.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أثر إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية. يهدف هذا المنهج إلى تقديم وصف دقيق وتحليل شامل لكيفية تأثير ممارسات إدارة المخاطر على الحد من عمليات الاحتيال المالي، وذلك من خلال دراسة ثلاثة أبعاد رئيسية، تشمل تقييم المخاطر المالية، استراتيجيات الحد من المخاطر، وأدوات الرقابة الداخلية والتدقيق المالي. يساهم هذا النهج في تقييم مدى فاعلية هذه العوامل في تقليل الاحتيال المالي، تحسين الامتثال للمعايير الرقابية، وتعزيز الثقة في المؤسسات المالية.

سيتم جمع البيانات باستخدام استبيانات تُوزع على عينة من الموظفين في المؤسسات المالية، وتشمل مديري المخاطر، المدققين الداخليين، ومسؤولي الامتثال المالي، بهدف قياس تأثير ممارسات إدارة المخاطر على

الحد من الاحتيال المالي. يتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى تقييم مدى كفاءة تقييم المخاطر المالية في الكشف المبكر عن الاحتيال، فاعلية استراتيجيات الحد من المخاطر في تقليل معدلات الاحتيال، وتأثير أنظمة الرقابة والتدقيق على منع الأنشطة الاحتيالية. سيتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية متقدمة للكشف عن العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر ومستوى الاحتيال المالي، بالإضافة إلى قياس مدى رضا العاملين عن السياسات المتبعة في تقليل الاحتيال المالي وتأثيرها على استقرار المؤسسات المالية.

إلى جانب ذلك، سيتم توظيف المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات فردية معمقة مع مديري المخاطر، المدققين الداخليين، والخبراء في الامتثال المالي، وذلك للحصول على فهم أعمق للتحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر ومدى تأثيرها على تقليل الاحتيال المالي. ستساهم هذه المقابلات في تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر على نجاح أنظمة إدارة المخاطر، العقوبات التي تواجه المؤسسات المالية في الحد من الاحتيال، ومدى أهمية تبني تقنيات رقابية متطورة لتعزيز الشفافية والنزاهة داخل المؤسسات المالية في ظل بيئة عمل متغيرة ومتطورة.

مصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة على مصادر بيانات متنوعة لضمان تحقيق أهدافها البحثية، حيث تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأثر إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المصادر الثانوية

تشمل المصادر الثانوية الكتب والمراجع العلمية العربية والأجنبية التي تناولت موضوع إدارة المخاطر وأثرها على تقليل الاحتيال المالي، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي بحثت في تأثير تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحد من المخاطر على الحد من عمليات الاحتيال المالي. كما تتضمن المصادر الثانوية الدوريات العلمية المحكمة، الرسائل الجامعية، والتقارير الرسمية المتعلقة بإدارة المخاطر في القطاع المالي، مما يوفر قاعدة معرفية متكاملة تدعم الإطار النظري للدراسة.

ثانيًا: المصادر الأولية

تعتمد الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من أفراد مجتمع الدراسة، حيث تم تصميمها بدقة لقياس مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر على مستوى تقليل الاحتيال المالي. وقد تم إعداد الاستبانة إلكترونياً عبر منصة متخصصة وتوزيعها على عينة من العاملين في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، بما في ذلك مديري المخاطر، المراجعين الداخليين، والمحاسبين الماليين، لضمان تمثيل شامل لوجهات النظر المختلفة حول فاعلية ممارسات إدارة المخاطر في الحد من عمليات الاحتيال المالي وتعزيز استقرار القطاع المالي.

أدوات الدراسة والأساليب الإحصائية:

تعتمد الدراسة على مجموعة من الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم تطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

الإحصاء الوصفي:

- **التكرارات والنسب المئوية:** لتحليل التوزيع الديموغرافي لأفراد العينة وتقديم تصور عام حول آرائهم بشأن تأثير إدارة المخاطر على تقليل الاحتيال المالي.
- **الوسط الحسابي:** لقياس النزعة المركزية وتقدير متوسط إجابات العينة حول مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر على الحد من الاحتيال المالي.
- **الانحراف المعياري:** لقياس مدى تشتت الإجابات حول المتوسط الحسابي، مما يساعد في فهم درجة التباين في وجهات النظر حول مدى فاعلية تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحد من المخاطر في تقليل عمليات الاحتيال المالي.

الإحصاء التحليلي:

- **تحليل الانحدار المتعدد: (Multiple Regression)** لاختبار مدى تأثير الأبعاد المختلفة لإدارة المخاطر مجتمعة على تقليل الاحتيال المالي.
- **تحليل الانحدار الخطي البسيط: (Simple Regression)** لاختبار تأثير كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحد من المخاطر) بشكل منفرد على مستوى الاحتيال المالي.
- **اختبار التوزيع الطبيعي: (Kurtosis Test)** للتحقق من مدى مطابقة توزيع البيانات للتوزيع الطبيعي، مما يضمن صحة استخدام الاختبارات الإحصائية الأخرى وتحليل النتائج بدقة.

نموذج الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: ممارسات إدارة المخاطر، والتي تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية: تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحد من المخاطر.

المتغير التابع: مستوى تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية.

حدود البحث:

الحدود الزمنية:

تركز الدراسة على البيانات التي يتم جمعها وتحليلها خلال عام ٢٠٢٥.

الحدود المكانية:

تشمل الدراسة المؤسسات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك البنوك، شركات التمويل، وشركات التأمين.

الحدود الموضوعية:

تتناول الدراسة دور ممارسات إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية.

- Adebayo, A. O., Olagunju, A., & Bankole, O. (2022). Fraud risk management and fraud reduction. *Malaysian Management Journal*, 26. <https://doi.org/10.32890/mmj2022.26.6>
- Artificial Intelligence and Machine Learning in Financial Services: Risk Management and Fraud Detection. (2024). *Deleted Journal*, 20(6s), 1418–1424. <https://doi.org/10.52783/jes.2929>
- Hermawan, A., & Novita, N. (2021). The Effect of Governance, Risk Management, and Compliance on Efforts to Minimize Potential Fraud Based on the Fraud Pentagon Concept. 6(1), 82–95. <https://doi.org/10.21532/APFJOURNAL.V6I1.196>
- Mendili, E. S. (2023). End-to-End Real-time Architecture for Fraud Detection in Online Digital Transactions. *International Journal of Advanced Computer Science and Applications*, 14(6). <https://doi.org/10.14569/ijacsa.2023.0140680>
- Mosoti, J., Wafula, J., & Nyangau, A. (2023). Fraud risk management and financial performance of microfinance institutions in Kenya. *International Journal of Research In Business and Social Science*, 12(10), 257–262. <https://doi.org/10.20525/ijrbs.v12i10.3073>

- Novatiani, R., Afiah, N. N., & Sumantri, R. (2022). Risk Management and other Factors Preventing Fraudulent Financial Reporting by State-Owned Enterprises in Indonesia. *Asian Economic and Financial Review*, 12(8), 686–711. <https://doi.org/10.55493/5002.v12i8.4587>
- Putra, I. M. P. D., Sulistiyo, U., Diah, E., Rahayu, S., & Hidayat, S. (2022). The influence of internal audit, risk management, whistleblowing system and big data analytics on the financial crime behavior prevention. *Cogent Economics & Finance*, 10(1). <https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2148363>
- Rafi, S. M. S., Arafat, Md. E., Islam, Md. R., Jalil, M., Jony, M. A. M., & Hossen, F. (2024). Machine Learning in Financial Fraud Detection: New Models for Predictive Analysis and Mitigating Business Risks. *Deleted Journal*, 2(6). <https://doi.org/10.62127/aijmr.2024.v02i06.1116>
- Ramadhani, A. N., & Kholis, A. (2023). The influence of risk management, her quality and workload on the ability to detect fraud in local government inspectorates in north sumatra. *International Journal of Economic, Business, Accounting, Agriculture Management and Sharia Administration*, 3(5), 1631–1638. <https://doi.org/10.54443/ijebas.v3i5.1155>

- Shuhidan, S. M., Nadzri, F. A. A., Rafidi, M., & Said, J. (2023). Diagnostic Risk Management System (DRMS): An Assessment of Financial Risk. *Journal of Technology Management and Business*, 10(1).
<https://doi.org/10.30880/jtmb.2023.10.01.007>
- Sudarmanto, E. (2020). Manajemen Risiko: Deteksi Dini Upaya Pencegahan Fraud. 9(2), 107–121.
<https://doi.org/10.32502/JIMN.V9I2.2506>
- Sudarmanto, E. (2020). Manajemen Risiko: Deteksi Dini Upaya Pencegahan Fraud. 9(2), 107–121.
<https://doi.org/10.32502/JIMN.V9I2.2506>
- Tanuwijaya, J. (2023). The Effect of Audit, Corporate Culture, Audit Committee, Inspection, Policies and Procedures, and it Adoption on Fraud Effectiveness Risk Management Banking Industry in Indonesia. *Eduvest*, 3(5), 921–940. <https://doi.org/10.59188/eduvest.v3i5.802>
- Vanini, P., Rossi, S., Zvizdic, E., & Domenig, T. (2023). Online payment fraud: from anomaly detection to risk management. *Financial Innovation*, 9(1), 1–25. <https://doi.org/10.1186/s40854-023-00470-w>

Mid–Ocean University

College of Management

Department of risk management



**Analyzing the impact of risk management on reducing
financial fraud: A field study on financial institutions in
Saudi Arabia**

Preparation:

Osama omar alzharni

243000913

Supervision:

Dr. Al faisal Abdelhameed Mohamed

Dr. Fayez Ali Jrad

1446 – 2025